تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لجمهورية رواندا للفترة 2025-2030

الوثيقة: EB 2025/OR/7/Add.1

التاريخ: 29 أغسطس/آب 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لجمهورية رواندا للفترة 2025-2030.

الأسئلة التقنية:

Indran A. Naidoo
مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

Steven Jonckheere
كبير موظفي التقييم
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: s.jonckheere@ifad.org

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لجمهورية رواندا للفترة 2025-2030

أولا- تعليقات عامة

1- قام مكتب التقييم المستقل في الصندوق بإتمام تقييمه الثالث للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لرواندا في مارس/آذار 2024، وقدم التقرير إلى لجنة التقييم في دورتها الرابعة والعشرين بعد المائة، حيث نوقشت النتائج والتوصيات مع أعضاء اللجنة والإدارة. وغطى التقييم الفترة 2013-2022، والتي شملت برنامجين من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية (2013-2018 و2019-2024) وقيّم فيه تسعة مشروعات ممولة بقروض بتكلفة إجمالية قدرها 509.6 مليون دولار أمريكي، مول الصندوق منها 280.1 مليون دولار أمريكي؛ وجاءت الأموال المتبقية من الحكومة والمستفيدين وجهات أخرى مشاركة في التمويل. وشملت الحافظة التي قُيّمت أربعة مشروعات مغلقة وهي: مشروع مساندة الخطة الاستراتيجية لتحويل القطاع الزراعي، ومشروع الإدارة المجتمعية لمستجمعات المياه في كيريهي، ومشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات، ومشروع مساندة أنشطة الأعمال الزراعية وما بعد الحصاد القادرة على الصمود في وجه المناخ. وكانت هناك خمسة مشروعات جارية وهي: مشروع تنمية صناعة الألبان في رواندا، ومشروع كايونزا للري والإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه - المرحلة الأولى، وإرساء الشراكات لجعل أسواق الثروة الحيوانية على نطاق صغير صامدة وشاملة، ومشروع كايونزا للري والإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه - المرحلة الثانية، ومشروع تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة. واستعرض تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري أيضا 24 منحة من المنح الممولة من الصندوق والأنشطة غير الإقراضية، بما في ذلك المشاركة في السياسات والشراكات وإدارة المعرفة.

2- وقدّر التقييم أداء حافظة رواندا على أنه مُرضٍ، مسلطا الضوء على المساهمات في زيادة الإنتاجية الزراعية، مع تحقيق مكاسب ملحوظة في إنتاج الحليب ومحاصيل مثل الأرز والبن والكسافا والذرة والذرة البيضاء والبطاطا ومحاصيل البستنة والفاصوليا والشاي. وأُحرز أيضا تقدم في الحد من خسائر ما بعد الحصاد وتعزيز الروابط السوقية لأصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما من خلال مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات ومشروع مساندة أنشطة الأعمال الزراعية وما بعد الحصاد القادرة على الصمود في وجه المناخ ومشروع تنمية صناعة الألبان في رواندا، إلى جانب الاستثمار في مرافق التخزين والمعالجة وتعزيز ترتيبات المشترين الرسمية.

3- وعلى الرغم من هذه الإنجازات، واجهت الحافظة أيضا بعض القيود من بينها الاعتماد المفرط على المنح المتطابقة وضعف تحليل سلاسل القيمة ومحدودية الروابط مع القطاع الخاص، مما أثر على فرص ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق. ولم يُؤد بناء قدرات التعاونيات ومنظمات المزارعين إلى تحسين الأداء، حيث استمر العديد منها في مواجهة صعوبات في مجال الحوكمة ومهارات الأعمال وضعف الهياكل الرئيسية. وعلى الرغم من أن نموذج وحدة تنفيذ المشروعات الموحدة ساهم في تحقيق مكاسب في الكفاءة، فإن وحدة تنفيذ المشروعات الموحدة واجهت قيودا بسبب ارتفاع معدل دوران الموظفين وأعباء العمل الثقيلة وتحديات التنسيق. وظل الرصد والتقييم مركزين على النواتج، وكانت الأنشطة غير الإقراضية غير متطورة.

4- وخلص تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري إلى أن التوصيات الرئيسية من تقييم البرنامج القطري لعام 2012 - التي دعت إلى تعزيز الدعم المؤسسي والأنشطة غير الإقراضية، وزيادة الاعتماد على النظم الوطنية والإدارة الاستراتيجية للبرامج، وتعزيز دعم القطاعات الفرعية من خلال حماية مستجمعات المياه وتطوير سلاسل القيمة المناصرة للفقراء - نُفذت بشكل جزئي فقط. واستمر ضعف الدعم المؤسسي والأنشطة غير الإقراضية، مع إحراز تقدم محدود في توسيع نطاق الابتكارات ومواءمة النُهج المتبعة في التمويل الريفي،

على الرغم من أن المشروعات الأحدث، مثل إرساء الشراكات لجعل أسواق الثروة الحيوانية على نطاق صغير صامدة وشاملة ومشروع تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، عملت على إدخال نماذج أكثر شمولا وتحسين التنسيق مع مقدمي الخدمات. وأُحرز تقدم أكبر من خلال دعم القطاعات الفرعية لإدارة مستجمعات المياه وإضافة القيمة والمشاركة في سلاسل القيمة المناصرة للفقراء، مدعوما بتعزيز مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الشراكات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص.

5- وقدم تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري خمس توصيات للاسترشاد بها في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقبل. أولا، حث على زيادة التركيز المواضيعي، مع زيادة الاعتماد على الأسواق والمبادرات الخاصة في المجالات التي يتمتع فيها الصندوق بميزة نسبية، مثل تربية الماشية ومحاصيل التصدير والري. ثانيا، دعا إلى دمج أوضح وأكثر منهجية للبيئة وإدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ والتغذية في كل الحافظة. ثالثا، أوصى بتحسين استراتيجيات الاستهداف لتعزيز التركيز على الفقر وتحسين إدماج الشباب، مدعوما ببيانات مصنفة بشكل أفضل. رابعا، اقترح وضع خطة عمل متسقة للأنشطة غير الإقراضية، لا سيما إدارة المعرفة والمشاركة في السياسات وتوسيع النطاق. وأخيرا، شدد على أهمية ضمان أن تكون وحدة تنفيذ المشروعات الموحدة ملاءمة للغرض من خلال معالجة أوجه النقص في عدد الموظفين ومعدل دورانهم والتحديات المتعلقة بعبء العمل.

6- وتتمثل الغاية من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لجمهورية رواندا للفترة 2025-2030 في الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي المستدام والتغذية المستدامة لدى الأسر المعيشية الريفية الضعيفة. ومن المقرر تحقيق هذه الغاية من خلال هدفين استراتيجيين هما: (1) تعزيز الإنتاج والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والوصول إلى الأسواق وممارسات التغذية للأسر المعيشية لأصحاب الحيازات الصغيرة في نظم الأغذية الزراعية، مع التركيز بشكل خاص على تمكين المرأة والشباب والمجموعات الضعيفة؛ (2) زيادة الكفاءة والاستثمار في جميع نظم الأغذية الزراعية من خلال الابتكار الرائد والتكنولوجيات الرقمية وآليات التمويل.

7- ويقرّ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد بتوصيات تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في قسم الدروس المستفادة، ويشير إلى النتائج التي توصل إليها في عدة أجزاء من الوثيقة. وبينما يظهر ذلك المواءمة على المستوى الاستراتيجي، لا يزال هناك مجال لوضع توجيهات تشغيلية أكثر دقة لضمان معالجة الغرض الكامل من توصيات تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لعام 2024 على نحو مناسب أثناء التنفيذ. وتسلط التعليقات المحددة التالية الضوء على الكيفية التي تناول بها برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية توصيات تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، والمجالات التي قد تتطلب مزيدا من التوضيح أو التعزيز.

ثانيا- تعليقات محددة

8- **نهج موجه نحو السوق لتطوير سلاسل القيمة.** خلص تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري إلى أن ترسيخ التوجه السوقي في جهود تطوير سلاسل القيمة لم يحقق سوى نجاح محدود، حيث ركزت المشروعات في الغالب على الأنشطة في المراحل الأولية، مع عدم إيلاء اهتمام كافٍ لجدوى التدخلات في المراحل النهائية، وتوافر منافذ السوق، واستدامة إمدادات المدخلات. وأوصى التقييم بتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وإجراء تحليل أعمق لسلاسل القيمة، والرصد الدقيق للفوائد التي تعود بالنفع على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الأشد فقرا. واستجابة لذلك، يجسّد الهدف الاستراتيجي 1 لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية التزاما بتمكين مشاركة القطاع الخاص التي يحركها السوق في سلاسل القيمة الموجهة نحو التصدير (الألبان والبن والشاي والبستنة)، ومعالجة القيود مثل المعايير والحواجز التجارية، وإجراء تحليلات أكثر تفصيلا لسلاسل القيمة، وإقامة شراكات الأعمال الزراعية لمواءمة الاستثمارات مع طلب السوق.

9- وبينما تعالج الإجراءات المقترحة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى حد كبير الغرض من توصية تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، فإن الوثيقة يمكن أن توضح بشكل أفضل كيفية دعم أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء في التعامل مع القطاع الخاص والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك رصد الفوائد التي تعود بالنفع على أصحاب الحيازات الصغيرة. وعلى الرغم من ورود إشارات إلى الشراكات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص والتحالفات الإنتاجية في استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (الذيل السابع) والمذكرة المواضيعية بشأن التمويل الريفي (الذيل الحادي عشر)، فهي ليست مدمجة بوضوح من منظور تشغيلي ولا مرتبطة بآليات تضمن استفادة أصحاب الحيازات الصغيرة. كما أن عدم وجود مذكرة مواضيعية مخصصة للتحديات والفرص في تطوير سلاسل القيمة الشاملة يقلل من الوضوح بشأن النماذج التي سيجري اتباعها.

10- **التمويل الريفي.** سلط تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري الضوء على ضرورة الحد من الاعتماد المفرط على المنح المتطابقة ودعم مجموعة متنوعة من الجهات المقدمة للخدمات والمنتجات المالية. وهذا يعني توثيق الاحتياجات من التمويل الريفي للمجموعات المستهدفة والعمل بشكل استباقي مع مقدمي الخدمات المالية لتصميم منتجات وحوافز مناسبة لخدمة القطاع الزراعي والفقراء الريفيين بشكل أفضل. ويعكس برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد، في إطار الهدف الاستراتيجي 2، هذه التوصية من خلال التعبير عن الالتزام بتوسيع نطاق الجهات المقدمة للخدمات المالية (المصارف التجارية، ومؤسسات التمويل البالغ الصغر، والمنظمات التعاونية للادخار والائتمان، وجمعيات الادخار والقروض القروية)، وتوسيع نطاق الحلول الرقمية، وتعزيز التمويل المناخي والأدوات المصممة خصيصا للنساء والشباب، فضلا عن تقديم التمويل المختلط والضمانات وآليات تقاسم المخاطر لحشد الاستثمار الخاص، بما يتماشى مع إطار سياسة رواندا. وفي حين يحدد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية توجهات عامة، فهو لا يوضح النهج الذي يلزم اتباعه لتقييم احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة من التمويل والتدابير اللازمة لضمان استدامة آليات الحوافز للجهات المقدمة للخدمات المالية بعد انتهاء دعم الصندوق.

11- **الحلول الرقمية.** سلط تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري أيضا الضوء على الحاجة إلى إبراز أهمية الحلول الرقمية من أجل سد الثغرات في التمويل والوصول إلى الأسواق والميكنة وإدارة المخاطر وإمكانية التتبع، مع التغلب في الوقت نفسه على العوائق التي تحول دون اعتماد هذه الحلول، مثل ارتفاع التكاليف ونقص المهارات والدراية الرقمية. ويستجيب برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية استجابة شاملة لهذا الأمر من خلال إدراج الرقمنة في كل الحافظة، بما في ذلك المنصات الرقمية لصنع القرارات القائمة على البيانات (نظم المعلومات الإدارية ولوحات المتابعة)، وخدمات الإرشاد الإلكتروني لسلاسل القيمة والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لأغراض الشمول المالي (بما في ذلك التحويلات المالية)، وخدمات معلومات السوق والطقس، ونشر ممارسات القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية. وفي مجال التمويل الريفي، سيعمل البرنامج القطري على تعزيز الأدوات الرقمية لتقييم الائتمان وتتبع العملاء والمعاملات المصرفية الإلكترونية وتحويل الأموال عن طريق الهاتف المحمول، مع إقامة شراكات لتوسيع نطاق الوصول من خلال المنظمات التعاونية للادخار والائتمان ومؤسسات التمويل البالغ الصغر والمصارف التجارية. ويمثل ذلك نهجا أقوى وأكثر طموحا في مجال الرقمنة، لكن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لا يحدد كيفية التغلب على عوائق الاعتماد (القدرة على تحمل التكاليف، والدراية الرقمية، والربط)، كما أنه لا يضع مؤشرات لتتبع اعتماد الحلول الرقمية أو تقييم استخدامها لتعزيز إمكانية التتبع بطريقة تفيد أصحاب الحيازات الصغيرة والأعمال الزراعية.

12- **البيئة وإدارة الموارد الطبيعية.** خلص تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري إلى أن البرنامج القطري عزز الممارسات المستدامة، لكنه لم يولِ اهتماما كافيا للآثار السلبية، مثل سوء إدارة النفايات وإزالة الغابات؛ كما ركز على المخاطر القصيرة الأجل على حساب التكيف الطويل الأجل وأضاع فرص بناء قدرة أصحاب

الحيازات الصغيرة على الصمود وتطبيق الضمانات. ويعمل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على تعميم المناخ وإدارة الموارد الطبيعية في كلا الهدفين الاستراتيجيين، مع الالتزام بالزراعة الذكية مناخيا، والحد من النفايات، والطاقة المتجددة، واستعادة النظم الإيكولوجية، ونظم الثروة الحيوانية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، بما يتواءم مع المساهمات المحددة وطنيا لرواندا، واستراتيجية النمو الأخضر والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والخطة الاستراتيجية للتحول الزراعي. ويدعو البرنامج أيضا إلى تعبئة التمويل المناخي من خلال صندوق رواندا الأخضر والصندوق الأخضر للمناخ. وتُدرج مؤشرات التكيف والتخفيف في إطار النتائج. أما على المستوى التشغيلي، فسيتطلب الأمر دعما لتعزيز القدرة المؤسسية للضمانات - وهو مجال يُعترف به على أنه ثغرة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

13- **التغذية.** يدمج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2025-2030 التغذية بشكل صريح في غايته الشاملة. وفي إطار الهدف الاستراتيجي 1، اقترح البرنامج تعزيز إدماج التغذية من خلال سلاسل القيمة المراعية للتغذية (لا سيما الألبان والثروة الحيوانية والمحاصيل والخضروات المقواة بيولوجيا)، والاستفادة من الأدوات الرقمية للتتبع، وربط المزارعين ببرامج التغذية المدرسية. ويشدد البرنامج أيضا على التواصل لتغيير السلوك بهدف تعزيز الأنماط الغذائية الصحية والتوعية. ومن خلال إعطاء الأولوية للأسر المعيشية الضعيفة تغذويا (على سبيل المثال، الأسر المعيشية التي تضم النساء الحوامل والأمهات المرضعات والأطفال دون سن الثانية) والجمع بين ذلك وبين تمكين المرأة ودعمها في مجال القيادة، سيعالج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ضمنيا الجوانب المتعلقة بممارسات الرعاية (على الرغم من أنه يمكن تأطيرها بشكل أكثر وضوحا)، والصحة البيئية، والمياه والصرف الصحي من منظور تغيير السلوك ومن خلال مشاركة أقوى مع المنصات الوطنية مثل حركة توسيع نطاق التغذية.

14- **استراتيجية الاستهداف.** تماشيا مع توصية تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري بتحسين استهداف الفقر وتعزيز إدماج الشباب، يهدف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى إعطاء الأولوية للمقاطعات التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي والضعف في وجه المناخ باستخدام نظام Imibereho للسجل الاجتماعي لتحديد المستفيدين ووضع نسب مستهدفة واضحة (45 في المائة من النساء و35 في المائة من الشباب). ويمكن تعزيز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بشكل أكبر من خلال توضيح كيفية جمع البيانات المصنفة واستخدامها وكيف سيربط الرصد الحد من الفقر بحصائل الإدماج الاجتماعي (للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية). وبينما يعمل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على زيادة وضوح الربط بين أصحاب الحيازات الصغيرة والجهات الفاعلة الأخرى في نظام الأغذية الزراعية من الناحية المفاهيمية، فهو لا يقدم سوى تفاصيل محدودة عن آليات بناء هذه الروابط وعن الضمانات التي تضمن وصول الفوائد إلى أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء. ويلزم أيضا توضيح ما إذا كان اعتماد نظام Imibereho سيقتضي الانتقال الكامل من نهج Ubudehe التشاركي وما إذا كان من الممكن الجمع بين نظام Imibereho والتحقق المجتمعي، بما يتوافق مع روح نهج Ubudehe، الأمر الذي قد يعزز استراتيجية الاستهداف.

15- **الأنشطة غير الإقراضية.** قُيّمت الأنشطة غير الإقراضية باعتبارها مجالا ضعيفا في الحافظة، ودعا تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري إلى وضع خطة عمل أكثر اتساقا واستراتيجية لتعزيز هذه الأنشطة، بما في ذلك تعزيز قدرات الحكومة في إدارة المعرفة والرصد والتقييم. ويقر برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بهذه الحاجة ويضع أسسا مهمة من خلال إطار لإدارة المعرفة واستراتيجية شراكة واسعة النطاق وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويحدد البرنامج أيضا عدة أولويات مواضيعية، بما في ذلك الزراعة الذكية مناخيا والري وإدارة المياه؛ والثروة الحيوانية وسلاسل قيمة التصدير؛ والشباب والشمول المالي؛ وتحويل النظم الغذائية، ولكن هذه الأولويات لم تُدمج بعد في خطة عمل غير إقراضية متسقة. أما على

مستوى الاستراتيجية، فإن مثل هذه الإشارات تُعد مناسبة، شريطة أن تُصاغ أثناء التنفيذ خطة عمل مفصلة تتضمن الأولويات والمؤشرات والموارد.

16- **إدارة البرامج.** خلص التقييم إلى أنه على الرغم من تحقيق وحدة تنفيذ المشروعات الموحدة للمكاسب في الكفاءة، فقد واجهت مشاكل متكررة تتعلق بدوران الموظفين وثقل أعباء العمل ومحدودية القدرة التقنية. ولذلك، أوصى تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري بإجراء تقييم وإعداد خطة عمل لمعالجة المسائل المتكررة، مثل مدى تنافسية الرواتب، والتوظيف في الوقت المناسب لملء الشواغر وبناء القدرات الموجهة على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات. وعلى الرغم من أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية يقر بالحاجة إلى تعزيز وحدة تنفيذ المشروعات الموحدة بما يتماشى مع نتائج تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، يمكن تحسينه من خلال تحديد مجالات بناء القدرات ذات الأولوية، مثل المنظور الجنساني والرصد والتقييم ووضع السياسات وتطوير سلاسل القيمة وإدارة الضمانات، لا سيما في ضوء الهيكل التنظيمي والخاص بالرواتب لوحدة تنفيذ المشروعات الموحدة الذي جرى الانتهاء من وضعه بالصورة النهائية مؤخرا. واستجابة للشواغل التي أُعرب عنها في تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، يحذر برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أيضا من أن دمج وظائف الإدارة المالية وتخفيض الرواتب قد يؤديان إلى تثبيط همة الموظفين وزيادة معدل دورانهم، ويسلط الضوء على الحاجة إلى المتابعة والرصد التشغيليين الاستباقيين أثناء تنفيذ الأنشطة لتعزيز وظائف وحدة تنفيذ المشروعات الموحدة.

ثالثا- تعليقات ختامية

17- يتواءم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لرواندا للفترة 2025-2030 بشكل جيد مع الأولويات الوطنية وتوصيات تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري. ويحدد البرنامج مسارا واضحا للتقدم المحرز في تحسين التركيز المواضيعي على تطوير سلاسل القيمة الشاملة ومشاركة القطاع الخاص، وتوسيع التمويل الريفي، وتعميم الرقمنة، وإدماج إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ في البرنامج القطري، وتوسيع نطاق الممارسات المراعية للتغذية، وتعزيز إدماج الشباب والمنظور الجنساني، وإيلاء المزيد من الاهتمام للأنشطة غير الإقراضية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تقدم الوثيقة مزيدا من التفاصيل عن مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الشراكات مع القطاع الخاص؛ وتحديات وفرص تكامل سلسلة القيمة الشاملة؛ وتقييم الاحتياجات من التمويل الريفي واستدامة الحوافز للمؤسسات المالية؛ وتأطير ممارسات الرعاية؛ والصحة البيئية والمياه والصرف الصحي في استراتيجية التغذية؛ وآليات تحسين فعالية الاستهداف، بما في ذلك تصنيف البيانات. وتعد المسائل المتعلقة بقدرة وحدة تنفيذ المشروعات الموحدة والأنشطة غير الإقراضية مسائل تشغيلية في المقام الأول ويمكن معالجتها من خلال خطط عمل المتابعة خارج إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.